7 December 2000
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة الثانية والثلاثون
٦-٩ آذار/مارس ٢٠٠١
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*
إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

إيضاح للمسائل التي أثارها المراقب عن نيجيريا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) خلال مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ لتقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والثلاثين

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ في تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والثلاثين. وأثناء المناقشة، أثار المراقب عن نيجيريا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) مسائل تتصل بالجزء الذي يتناول دقة الإحصاءات في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تقرير اللجنة الإحصائية. وقد أحاط المجلس علما بتقرير اللجنة وطلب إليها تقديم إيضاح بشأن المسائل التي أثيرت، حسبما ورد في المحضر الموجز (E/2000/SR.41). ويقدم هذا التقرير إيضاحا للمسائل المثارة.

* E/CN.3/2001/1.

١ - في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠، طلب المراقب عن نيجيريا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، في الجلسة ٤١ المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠، إيضاحا للمسائل التالية (انظر E/2000/SR.41):

(أ) اتخذت اللجنة الإحصائية قرارا بشأن المقالين المتعلقين بتقرير التنمية البشرية اللذين وزعا بأعداد محدودة، باللغة الانكليزية فقط، على الوفود التي حضرت الجلسة المعقودة في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وبالتالي لم يطلع العديد من الوفود والعواصم على المقالين قبل مناقشتهما واتخاذ إجراء بشأنهما؛

(ب) لم يدرج تقرير التنمية البشرية في جدول أعمال اللجنة مسبقا، حسبما يتطلبه النظام الداخلي؛

(ج) قررت اللجنة اتخاذ إجراء بناء على ادعاءات مؤلف غير معروف لمعظم الأعضاء، وقررت، دون التحقق من استنتاجات المؤلف، تعيين فريق من الخبراء لإعداد تقرير عن دقة المعلومات الإحصائية الواردة في تقرير التنمية البشرية؛

(د) شارك ممثل نيجيريا في دورة اللجنة بصفته مراقبا وطلب مرتين أن ترجئ اللجنة اتخاذ قرار بشأن المقالين المعنيين؛

(هـ) اتخذت اللجنة قرارا بناء على ادعاءات السيد كاسيلز الواردة في مقاله الذي لم تؤديه أستراليا.ونتج عن القرار اتخاذ إجراء دون الرجوع إلى النظام الداخلي للمجلس؛

(و) لا يعبر النص الذي اعتمدته اللجنة، حسبما ورد في الفقرة ٤٢ من تقريرها، عن مداولات اللجنة؛

(ز) طلب الممثل أيضا معرفة كيفية تمويل فريق الخبراء وما هي مواد النظام الداخلي التي اتبعت.

إيضاح للمسائل المثارة والإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٢ - في الجلسة ٤٩٨ (الافتتاحية) للدورة الحادية والثلاثين للجنة، المعقودة في ٢٩ شباط/فبراير، اقترحت ممثلة أستراليا إدراج بند جديد (البند ١٤) في جدول الأعمال المؤقت للدورة، بعنوان ''تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي''. واعتمدت اللجنة لاحقا جدول الأعمال المؤقت، بصيغته المعدلة شفويا، عملا بالمادة ٨ من النظام الداخلي للجان الفنية (E/5975/Rev.1).

٣ - وفي الجلسة نفسها، أحالت ممثلة استراليا[١] اللجنة إلى ورقتي المعلومات الأساسية اللتين أعدهما إيان كاسيلز[٢][٣]، واللتين أتيحتا باللغة الانكليزية فقط ووضعتا على طاولتين في مؤخرة قاعة الاجتماع. وكانت اللجنة قد قدمت في العديد من المناسبات في الماضي ورقات معلومات أساسية عن مواضيع مختلفة في جدول أعمالها باللغة الانكليزية فقط، وهو ما يمثل الممارسة المتبعة للجنة.

٤ - وفي جلستها ٥٠٢، المعقودة صباح الخميس، ٢ آذار/مارس، نظرت اللجنة في البند ١٤، المعنون ''تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي''. وأدلى المراقب عن كندا ببيان وتلا نصا لمشروع مقترح ترجم شفويا إلى كل اللغات الرسمية الأخرى ووزع النص على اللجنة، باللغة الانكليزية فقط. وقد أتيح النص للجنة قبل ٢٤ ساعة من اتخاذ الإجراء. وأيد العديد من الأعضاء والمراقبين مشروع المقترح الذي قدمه المراقب عن كندا (تطبيقا للمادة ٦٩ من النظام الداخلي بشأن مشاركة غير الأعضاء في اللجنة) في حين أعرب أعضاء ومراقبون آخرون عن تحفظات واقترحوا إدخال تنقيحات.

٥ - وأدلى أمين اللجنة ببيان يتعلق بإجراءات تقديم المقترحات إلى اللجان الفنية (المادة ٥٢) وأبلغ اللجنة أنها إذا رغبت في مواصلة النظر في مشروع المقترح، ينبغي على الوفود المهتمة بالأمر أن تناقش النص في مشاورات غير رسمية مع المراقب عن كندا وأن تسعى إلى التوصل لاتفاق بشأنه. وسيترجم النص المتفق عليه بعد ذلك، إذا سمح الوقت، إلى كافة اللغات الرسمية (المادة ٣٢) ويقدم إلى اللجنة لاعتماده في اليوم التالي.

٦ - وعقد المراقب عن كندا فيما بعد اجتماعا للوفود المهتمة، بمن فيهم ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واتفقت المجموعة على النص النهائي الذي ستوصي اللجنة باعتماده. ولكن نظرا لعدم توفر الوقت، لم تتمكن الأمانة العامة من ترجمة النص إلى كافة اللغات الرسمية. بيد أنه تجدر ملاحظة أن ممارسة اللجنة المتبعة في الماضي كانت هي النظر في النصوص واعتمادها باللغة الانكليزية فقط إذا لم يسمح الوقت بترجمتها. كما أنه لم يثر أحد من الأعضاء أي اعتراض أمام اللجنة على هذه الممارسة المتبعة.

٧ - وفي يوم الجمعة، ٣ آذار/مارس، في الجلسة الأخيرة (٥٠٣) للدورة، تلا المراقب عن كندا النص النهائي وترجم شفويا إلى كافة اللغات الرسمية الأخرى ووزع في قاعة الاجتماع باللغة الانكليزية فقط. ووافقت اللجنة بتوافق الآراء على إدراج النص في مشروع تقريرها عن الدورة الحادية والثلاثين (للاطلاع على النص الكامل للمقرر ٢٢٨/٢٠٠٠، انظر المرفق).

٨ - وطرح أثناء المناقشة سؤال بشأن قرار اللجنة اتخاذ إجراء بشأن الملاحظات المنشورة في الورقتين اللتين أعدهما مؤلف (إيان كاسيلز) غير معروف لمعظم أعضائها، دون التحقق أولا من استنتاجاته.

٩ - وقدمت عدة وفود ومنظمات مراقبة معلومات تبين أن المسائل المثارة في الورقتين قد طرحت من قبل في عدة منابر، ويرجع ذلك إلى الوراء حتى عام ١٩٩٠. وعلى سبيل المثال:

(أ) ناقشت اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية هذه الشواغل في عام ١٩٩٠ بحضور ممثل عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وجرت مناقشة أخرى في اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وانعكس ذلك في تقريرها، الذي أصدر مسبقا كوثيقة من وثائق الدورة الحادية والثلاثين للجنة الإحصائية (انظر E/CN.3/2000/19)؛

(ب) أعرب الفريق العامل لخبراء الإحصاء التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في اجتماعه المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، عن تحفظات بالنسبة للأرقام القياسية للتنمية البشرية الواردة في تقرير التنمية البشرية؛

(ج) روى ممثلان تجربتهما الخاصة في السنوات الأخيرة بصدد توجيه نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى شواغلهما بشأن البيانات الإحصائية الواردة في تقرير التنمية البشرية فيما يتعلق ببلديهما؛

(د) وأخيرا، نشرت إحدى ''وثيقتي المعلومات الأساسية'' في العدد الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ من مجلة السكان والتنمية.

١٠ - وفضلا عن ذلك، خلال مناقشة المسألة، رأت عدة وفود ومنظمات مراقبة أن المسائل خطيرة وأوضحت أن ثمة شواغل قد أعرب عنها لبعض سنوات وحثت اللجنة على اتخاذ إجراء في الدورة الحالية بدلا عن إرجائه إلى سنة أخرى، رغما عن التحفظات الخطيرة التي أثيرت بشأن اتخاذ هذا الإجراء الآن. وأوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا استعداده للعمل مع اللجنة بشأن المسائل المطروحة، ورغبته في حل المسألة.

١١ - وأُعرب عن القلق أيضا بشأن تمويل فريق الخبراء الإحصائيين المشار إليه في المقرر ٢٢٨/٢٠٠٠. بيد أنه لا بد من ملاحظة أن الممارسة المتبعة للجنة تمثلت على مر السنين في إنشاء مختلف ''أفرقة الخبراء'' و ''أصدقاء الرئيس'' دون تحمل المنظمة لأي تبعات مالية. ولا تتطلب هذه الأفرقة تقديم أي خدمات مؤتمرات. ويتصل أعضاء مثل هذه الأفرقة

ببعضهم البعض على نحو غير رسمي عن طريق الهاتف أو البريد الإلكتروني أو الفاكس، ويعقدون اجتماعات على نفقتهم الخاصة ويقدمون تقاريرهم إلى اللجنة أو المكتب. وقد طبقت نفس الممارسة المتبعة في حالة فريق الخبراء الإحصائيين الصغير هذا نفسه.

الحواشي

(١) خلال المناقشة التي جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أكدت المراقبة عن أستراليا أن المسألة قد طرحتها حكومة أستراليا، ولم تطرح بصفة فردية، وقالت إن حكومتها قد أعربت لدى تقديمها تقريري كاسيلز عن قلقها إزاء الآراء الواردة فيهما (انظر E/2000/SR.41، الفقرتان ٥٣ و ٥٨).

(٢) ورقة عن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، أعدها إ. كاسيلز، نائب رئيس أكاديمية العلوم الاجتماعية في أستراليا.

(٣) ورقة بعنوان ''قياس الأمم: مقال استعراضي عن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨''، أعدها إ. كاسيلز ونشرت في مجلة السكان والتنمية، المجلد ٢٤، العدد ٤ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨).

مرفق

النص الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والثلاثين المتعلق بتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[1]

"أحاطت اللجنة الإحصائية علما في دورتها الحادية الثلاثين بتقرير إيان كاسيلز، أستراليا عن تقرير التنمية البشرية، دون أن تتمكن من التحقق مباشرة من نتائج التقرير. واللجنة مهتمة جدا بالتأكد من أن التقرير يستند إلى أدلة إحصائية سليمة. لذا، تطلب اللجنة إلى رئيسها أن يعين فريقا صغيرا من الخبراء الإحصائيين ليقوم، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإعداد تقرير عن مدى دقة المعلومات الإحصائية الواردة في التقرير مع التركيز على النقاط المثارة في وثيقة غرفة الاجتماع التي أعدها السيد كاسيلز. وينبغي للفريق أن يقدم تقريره للمكتب في موعد لا يتجاوز حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وتأذن اللجنة للمكتب أن يتخذ ما يراه ضروريا من خطوات المتابعة".

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠، الملحق رقم ٤ (E/2000/24)، الفقرة ٤٢.